الاقتصاد الجزائري:
بين إشكالية بناء الدولة وغياب مشروع مجتمع

Algerian economy:
between the problems of state building and the absence of a community project.

مختاري نصر الدين
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)
Email : mokhtarinacerddine@yahoo.com

ملخص :

تتمحور هذه الورقة البحثية حول موضوع بالغ الأهمية ومتعدد الجوانب، ألا وهو الاقتصاد الجزائري، حيث حاول الباحث الاحاطة بأهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري. ففي حين يغوص العديد من الباحثين في دراسة الاقتصاد الجزائري واشكالاته دراسة اقتصادية محضة، حاول الباحث من خلال هذه الورقة دراسة موضوع الاقتصاد الجزائري من زاوية أخرى وذلك بالتطرق إلى المدخل السوسيو-سياسي، وهنا تكمن القيمة المضافة إلى البحث العلمي في موضوع الاقتصاد الجزائري؛ بحيث يمكن القول أن الدراسة والبحث في النظام الاقتصادي الجزائري – إن أطلقنا عليه نظاما- من الزاوية الاقتصادية قد تؤدي بنا إلى نظرة ضيقة حول الموضوع، ولا تمكننا من الاحاطة ببعض التحديات التي تعتبر -حسب نظر الباحث- من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، لدرجة أنه لا يكمن تقويم الاقتصاد الجزائري دون تجاوز تلك التحديات، والتي يجمعها الباحث في تحديين محوريين وهما اشكالية بناء الدولة والافتقار إلى مشروع مجتمع (بمعنى دراسة العلاقة فيما بين الدولة والمجتمع). بحيث غياب هاذين العاملين قد أثرا تأثيرا بليغا على الاقتصاد الجزائري، فعدم ادراك السلطة في الجزائر لأهمية هاذين العاملين، جعل كل السياسات الاقتصادية تدور في حلقة مفرغة دون أن تحقق أهدافها المنشودة.

الكلمات المفتاح : اقتصاد جزائري، حكومة جزائرية، برامج اقتصادية، إشكالية بناء دولة، مشروع مجتمع.

Abstract :

This paper focuses on a very important topic, the Algerian economy, where the researcher tried to determine the most important challenges facing the Algerian economy. While many researchers delve into the study of the Algerian economy and its problems by purely economic study, the researcher tried through this paper to study the Algerian economy from another angle by using the political entrance, and this is the scientific added value to the subject of the Algerian economy, The Study and the research in the Algerian economic system - if we call it a system - from the economic view may lead us to a narrow view about this subject, which can't determine some of the challenges that are - according to the researcher - among the most important challenges facing the Algerian economy, To the extent that it is hard to reform the Algerian economy Without exceeding this challenges, which the researcher collects in two key challenges: the problem of state building and the absence of a community project. The absence of these two factors has had a profound impact on the Algerian economy. The inability of the Algerian authorities to recognize the importance of these two factors has made all economic policies spin in a vicious circle without achieving their desired objectives.

Keywords: Algerian economy, Algerian government, economic programs, state building problems , community project.

تمهيد:

ظلت جدلية السياسة مقابل الاقتصاد قائمة منذ بروز النظريات الاقتصادية الكلاسيكية على يد أدام سميث ودافيد ريكاردو إلى يومنا هذا، فتأثير هذا على الآخر نتيجة للعلاقة الترابطية الصلبة بين المتغيرين، جعلت من الصعب بمكان التمييز بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي في العلاقات الدولية وحتى داخل الدولة الواحدة.

يمكن القول أن التغير المستمر في مفهوم القوة في العلاقات الدولية وما وصل إليه هذا المفهوم في الوقت الراهن قد أرجح نوعا ما الكفة إلى المتغير الاقتصادي على حساب المتغير السياسي، خاصة مع بروز طرح جوزاف ناي الذي قدم مفهومي القوة الناعمة والقوة الصلبة. لكن رغم هذا ولحد اليوم لا يمكن تفكيك تلك العلاقة الصلبة والمندمجة بين المتغير السياسي والمتغير الاقتصادي؛ حيث لا يمكن أن نبني اقتصاد داخلي قوي دون وجود رؤية أو برنامج سياسي فعلي، كما لا يمكن أن نحقق قوة سياسية داخلية دون وجود ركيزة اقتصادية قوية، وفي ظل هذا وذلك برز المتغير الاجتماعي بقوة كبيرة في الآونة الأخيرة وأصبحت كل الحكومات تلعب على هذا المتغير المركزي، والذي أصبح محور معظم السياسات الداخلية والخارجية للدول، فالدول الذكية غالبا ما تبني سياساتها وبرامجها وتقيس مدى قوتها ونجاحها بالرجوع إلى المتغير الاجتماعي. وهذا ما يتم إغفاله عادة عند دراسة موضوع الاقتصاد الجزائري بحيث غالبا ما يتم التطرق إلى مداخل وزوايا اقتصادية محضة عند دراسة الاقتصاد الجزائري، وتجاهل الأثر الكبير الذي يحدثه المتغير السوسيو-سياسي على الاقتصاد خاصة لما نتكلم عن الحالة الجزائرية؛ انطلاقا من اعتقادنا أن الإشكال والفشل الاقتصادي في الجزائري مرجعة سياسي/اجتماعي أكثر مما هو اقتصادي. ولقد لخصنا أثر المتغير السوسيو-سياسي على الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشرين أساسيين وهما: إشكالية بناء الدولة وغياب مشروع مجتمع، ومن خلال هذا نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثر المتغير السوسيو- سياسي على البناءات الاقتصادية في الجزائر؟

وكإجابة أولية على هذه الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- هناك تواصل كبير بين الدولة والمجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.
- يعتبر المجتمع الجزائري محور السياسات والبناءات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة.
- أثر المتغير السوسيو-سياسي تأثيرا بليغا على البناءات الاقتصادية في الجزائر.

سنحاول معالجة وتحليل هذه الإشكالية وطرح النقاش وكذا إثبات ونفي هذه الفرضيات من خلال المحاور البحثية التالية:

- **المحور الأول: مسار الاقتصاد الجزائري.**
- **المحور الثاني: علاقة الدولة بالمجتمع عند بناء الدولة الجزائرية وإشكالية الاقتصاد .**
- **المحور الثالث: الاقتصاد الجزائري بعد استقلال الدولة: هل من مشروع مجتمع ؟**

المحور الأول: مسار الاقتصاد الجزائري

انتقلت المجتمعات حسب أفن توفلر عبر ثلاثة محطات أساسية من أنماط الحياة، عرفت من خلالها ثلاثة أنظمة اقتصادية مختلفة. فقبل عشرة آلاف سنة تم اكتشاف الزراعة؛ بعد أن كان الناس يعيشون في جماعات صغيرة متنقلة غالبا تتغذى بالبحث عن الطعام والصيد البري والمائي أو برعاية قطعان الماشية، حيث بعد هذا بدأت الثورة الزراعة تزحف ببطء في أرجاء المعمورة، لتأخذ من الأرض مصدرا أساسيا للإنتاج.

بنهاية القرن السابع عشر بدأت الثورة الصناعية في الانتشار عبر العالم، ورغم أن الزراعة لم تفقد أهميتها في تلك المرحلة بعد، إلا أن عملية التصنيع كانت تتحرك بسرعة بين الأمم والدول؛ أين غزت المصانع والآلات ورؤوس الأموال والعمال العالم.

يمكن القول أن نمط الحياة الزراعي قد خمد في العالم الحديث، وقد انحسر سوى في جماعات قبلية صغيرة في أمريكا الجنوبية وغينيا الجديدة على سبيل المثال لا الحصر، حيث لتزال هذه الأخيرة جماعات زراعية جدا، وفي حين تستمر عملية التصنيع إلى اليوم، إلى أنه انطلقت عملية أخرى تفوقها أهمية والتي فيها انتشر الكومبيوتر[1] وأصبحت المعلومات والخدمات والمعرفة أساس الاقتصاد؛ وهو ما جعل يطلق على هذا المجتمع بالمجتمع المعلوماتي. لكن السؤال الذي نطرحه هنا هو ؛ أين الاقتصاد الجزائري من كل هذا؟

اعتمدت الجزائر قديما على الزراعة كنظام اقتصادي لها، وهذا شيء بديهي باعتبار أنه في القدم قد ساد النظام الإقطاعي عبر العالم والذي دام إلى غاية 1650م، ومنذ هذه السنة بدأ هذا النظام بالتراجع إلى أن ظهر تدريجيا نظام اقتصادي جديد سنة 1750م– ألا وهو النظام الصناعي-

لقدر عرفت الجزائر مستعمرات عدة عملت كلها على استغلال القطاع الزراعي الجزائري دون إحداث تطويرات أخرى في المجال الاقتصادي، بدءا بالفينيقيين الذين حاولوا إقامة علاقات ودية مع سكان المنطقة المغاربية بما فيهم الجزائريين بهدف استغلال ثروات البلاد والعمل على تطوير نشاطهم التجاري الذي عرفوا به، ورغم أخذ السكان من القرطاجنيين بعض التقاليد الزراعية والكتابة وبعض العادات إلا أنهم لم يعرفوا الاستقرار أو الازدهار.كما اهتم الرومانيون بالفلاحة في الجزائر، فاهتموا بزراعة القمح والخضر والفواكه والزيتون والكروم لاستخلاص الخمور، وازدهرت الفلاحة في عهد الدولة الرستمية حيث تم زرع العديد من الحقول وبأنواع مختلفة من المحاصيل.

أما في العهد العثماني فقد كانت الحالة الاقتصادية للبلاد تتأثر بالأوضاع الداخلية والخارجية، فمن الناحية الزراعية والحيوانية، امتازت البلاد بغناها في هذا الميدان، حيث عرفت نشاطا زراعيا ملحوضا خاصة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، اذ أصبح الانتاج الزراعي يفوق الاستهلاك المحلي، وكانت تصدر كميات وافرة من الحبوب إلى الخارج، وكانت الملكيات في الأراضي على ثلاثة أصناف:

- ملكية مشاعة؛ وهي أراضي العرش التي يستغلها كافة أفراد القبيلة كل حسب طاقته.
- ملكية خاصة؛ وهي قليلة لا تكاد تكون موجودة إلا في ضواحي المدن وهي شبه اقطاعية.
- الأحباس وأملاك الدولة وتشرف عليها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن[2].

لقد عرفت الجزائر خلال العهد العثماني نشاطا زراعيا مزدهرا، حيث يذكر حسن الوزان – وهو من الرحالة الذين تعرفوا على الجزائر- حيث يقول: "بأن الجزائر كانت تنعم بالرخاء من خلال وفرة الغلات الزراعية والمنتجات الحيوانية" ويذكر في هذا الصدد الكاتب المغربي "التمغروطي" الذي زار الجزائر في أواخر القرن السادس عشر، يذكر إعجابه بوفرة الخيرات الجزائرية، ومن جهة أخرى نجد الرحالة الانجليزي شاو shaw الذي تكلم كثيرا عن تنوع المحاصيل الزراعية، ويرجع سبب ذلك إلى خصوبة الأراضي الزراعية والمناخ الملائم لذلك، وهذا ما ذكرته ابنة القنصل الانجليزي بلانكلي (1816- 1806) إليزابات بروتن التي أعجبت هي الأخرى بتنوع المنتوجات الزراعية الجزائرية خاصة الخضر والفواكه والتي ترى بأن بعض المنتوجات الجزائرية غير متوفرة حتى في فرنسا ولا أنجلترا. وعلى هذا الأساس كانت الجزائر في الربع الأخير من القرن الثامن عشر تصدر كميات وافرة من الحبوب في مقدمتها القمح والشعير علاوة على الزيت والصوف والشمع والجلود[3].

علاوة على هذا كلفت وزارة الخارجية الفرنسية بعد مرورها بأزمة اقتصادية حادة فاليارvaliar كقنصل عام لها بالجزائر، وذلك لشراء أكبر كمية من قمح الجزائر، فوضع تحت تصرفه الفائض من الحبوب، وكان اليهوديان باكري وبوشناق اللذان قدما من ايطاليا إلى الجزائر عام 1770م حيث حصلا على موافقة الداي حسين باحتكار تجارة الحبوب في الجزائر ودفع علاوات للدولة. وكل هذا يوضح بان الجزائر كانت بلاد زراعية بامتياز[4].فتفاقم الديون الفرنسية اتجاه الجزائر – التي كانت أغلبها من الحبوب وبعض من الأموال- جعلها تستعمر الجزائر.

اتخذت القيادات الثورية مباشرة بعد الاستقلال التجربة الاشتراكية كنمط للاقتصاد الجزائري، ليستمر هذا الاقتصاد قرابة ثلاثون سنة (1926-1992) ليتم تعويضه بالاقتصاد الرسمالي فيما بعد هذه الفترة، لكن لم يتم تطبيق لا النظام الاشتراكي ولم يتم إتباع النموذج الرأسمالي بعد الأخذ به منذ1992، كما لم يتم إنتاج نمط اقتصادي أو نموذج - إن صح التعبير - خاص بالمجتمع الجزائري.

المحور الثاني: علاقة الدولة بالمجتمع عند بناء الدولة الجزائرية وإشكالية الاقتصاد .

إن البيئة الداخلية وأحوالها ما هي إلا نتيجة لتحصيل حاصل لعنصر أساسي ومحوري، ألا وهو عنصر "**بناء الدولة**". فبناء الدولة يتطلب وجود عقد اجتماعي بين الشعب والحكومة، يشارك فيه كل فئات الشعب المختلفة، وعلى هذا تؤسس هذه الدولة وفق ما يريده الشعب، وبالتالي وفق خصائصه ومميزاته. وعلى هذا الأساس تصبح كل الإجراءات والقوانين والتفاعلات الداخلية معبرة عن تلك الإرادة وتلك الخصائص والمميزات الداخلية، وهذا ما يزيد من العلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال ادراك ودراية السلطة بالشعب ومدى مشاركة الشعب في ايجاد وترسيخ سلطته. بحيث اجتماع هذه العوامل هو ما يزيد من حجم ودرجة الرضا الداخلي*.

إن علاقة الدولة بالمجتمع والأشكال التي تتخذها، تتحدد وبشكل كبير من خلال عملية بناء الدولة. فالدولة التي بنيت على أسس وقواعد متينة، تكون لبناتها هي مكونات الشعب المختلفة، عادة ما تكون هذه الدولة قوية من الداخل تتميز بعلاقة متينة بين الدولة والمجتمع في مختلف المراحل التي تمر بها الدولة؛ بمعنى آخر هو بناء الدولة على عقد اجتماعي يؤسس ويؤطر العلاقة فيما بين الدولة والمجتمع. وهذا ما يضمن علاقة الحقوق والواجبات بين الحكومة والمجتمع داخل الدولة، هذه العلاقة التي تتأتى من وضع المجتمع لجزء من حريته وسلطته الشخصية لصالح هذا الكل التي هي الدولة. وهنا وفي حالة ما نقض الميثاق الاجتماعي استرجع كل واحد حقوقه الأولى واسترد حريته الطبيعية التي عدل عنها في سبيل الحرية العهدية الضائعة[5]، بمعنى زوال شرعية الدولة. في حين أن هذا العقد لا يتأتى من فراغ، حيث تقوم النخب المؤسسة على معرفة الشعب بما يحتويه من خصائص ومميزات وإرادات ومطالب، محاولة منها لعكس طبيعة هذا المجتمع وترسيخه داخل هذا العقد.

إن بناء الدولة الجزائرية لم يمر عبر هذه المراحل – كما ذكرنا سابقا- وبالتالي لم تبنى الدولة الجزائرية بالشكل الصحيح، فلم تعكس الدولة المجتمع ولم يعرف المجتمع دولته*، الشيء الذي جعل العلاقة بين الدولة والمجتمع جد هشة خاصة أمام وجود فساد داخلي كبير، الشيء الذي أدى إلى فقدان العلاقة بين المجتمع والدولة في الجزائر.

فغياب مراحل بناء الدولة في الحالة الجزائرية لم يؤدي فقط إلى غياب العلاقة بين الدولة والشعب من حيث عدم عكس الدولة الجزائرية للشعب الجزائري، بل أدى أيضا إلى إحداث شرخ كبير بين الدولة والمجتمع الجزائري وتدهور ثقة الشعب في مؤسسات الدولة الجزائرية، حيث وبحسب الإحصائيات التي قدمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لسنة 2016 في دراسة له عن مدى ثقة المواطنين العرب بحكومات دولهم ومجالس نوابها، إضافة إلى الثقة بالجهاز القضائي والجيش والأمن العام. وتحديدا فيما يخص الجزائر توصل إلى أن النمط العام في الجزائر يشير إلى أن المؤسسات العسكرية والأمنية التنفيذية من جيش وشرطة تحوز على ثقة المواطنين بنسب أكبر من ثقتهم بسلطات الدولة خاصة عندما تقارن بمستوى ثقة المواطنين بحكوماتهم[6]. ويوضح الجدول التالي مدى ثقة المواطنين الجزائريين بمؤسسات الدولة المختلفة.

الجدول رقم 1: مدى ثقة المواطنين الجزائريين بمؤسسات الدولة المختلفة

	ثقة كبيرة	ثقة الى حد ما	عدم ثقة الى حد ما	عدم ثقة اطلاقا	لا أعرف/ رفض الاجابة
الجيش	43	33	11	11	2
الأمن العام(الشرطة)	26	30	22	20	3
الجهاز القضائي	24	27	26	20	2
الثقة بالحكومات	22	24	25	25	4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على احصائيات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016.

على غرار اختلاف العديد من الملاحظين للشأن الجزائري حول بداية الجزائر في تسيير شؤونها بداية من 1962م، على أنها انطلاقة خاطئة أم صحيحة، خاصة فيما يخص تبني الخيار الاشتراكي كسياسة داخلية للدولة وفي تسيير شؤونها وأداء وظائفها، وكذلك في تعاملها مع الفضاء الخارجي وإقامة علاقاتها الدبلوماسية ومواجهتها للخارج من خلال السياسة الخارجية المسطرة آنذاك. إلا أن رهانات الجزائر والعقبات والظروف التي كانت تعتري الدولة جعل من الخيار الاشتراكي الخيار الأكثر رجاحة عند صانع القرار وقتذاك – لكن رغم هذا لم يكن بالقرار الاستراتيجي- ففي سنة 1962م كانت الجزائر في وضعية جد حرجة، بحيث تتمثل نسبة الأمية فيها حوالي 95 بالمئة، في حين كان عدد النخب من أطباء وأساتذة تُعد على أصابع اليد الواحدة، إضافة إلى حوالي 400 ألف معتقل و500 ألف لاجئ و300 ألف يتيم و700 ألف نازح من الريف نحو المدن...وهلم جرا. فكل هذه الظروف مجتمعة جعلت صانع القرار يركز على الخارج لكسب ثقة بعض الدول وتمتين العلاقات مع أخرى ومحاولة كسب حلفاء جدد، ومن خلال ذلك يتم العودة للداخل في محاولة لبنائه وإعادة ترتيبه وإعماره. بحيث تعمق هذا الدور وبشكل كبير في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين.

يمكن القول أن بناء الدولة الجزائرية قد بدأ يتعثر منذ انفجار الثور الجزائرية، فرغم اكتساب رصيد سياسي كبير من قبل القادة الجزائريين آنذاك نتيجة للعمل السياسي الكثيف لتحقيق أهداف الثورة الجزائرية **وعلى رأسها تدويل القضية الجزائرية من خلال حمل المعاناة الجزائرية والمحن الداخلية إلى الخارج من أجل إبلاغ الرأي العام الدولي بالأعمال الشرسة التي كان الجيش الفرنسي يرتكبها في حق الشعب الجزائري"[7].**

ورغم تحقيق قادة الثورة لهذه الأهداف داخليا وخارجيا، واكتساب ذلك الرصيد السياسي بأحوال تسيير شؤون الدولة داخليا وخارجيا، إلا أن تاريخ الثورة الجزائرية لم يخلو من صراعات داخلية شديدة بين القادة السياسيين للثورة دارت أساسا حول من يقود الثورة أثناء الكفاح وليتحول هذا الصراع -عند ظهور بوادر الاستقلال- إلى من يحكم الجزائر بعد الاستقلال. وهذا ما أجهض مسار بناء الدولة الجزائرية الفتية.

إن تاريخ الثورات عبر العالم يذكر هذه الصراعات التي تدور بين القادة في أي ثورة كانت، لكن الاختلاف الجوهري هو في طبيعة الصراع؛ في حين كانت الصراعات في معظم الثورات حول البرامج والايدولوجيات والأفكار، كان الصراع في الجزائر يدور حول من يحكم ومن يسير وبشكل محض. وهو نفس الحال في باقي الثورات دول العالم الثالث عامة وأفريقيا بشكل خاص.

مما لا شك فيه أن هذا الصراع أثر كثيرا على خيارات القادة آنذاك فيما يخص مشروع الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، ما أدى بطريقة غير مباشرة إلى انحرافهم على المسار الصحيح في تسيير الدولة المستقلة، ولعل أهمها هو الخيار الاشتراكي.

ما يمكن فهمه من خلال استقراء تاريخ الجزائر أن الخيار الاشتراكي – كنظام سياسي واقتصادي- لم يكن نتيجة لقراءة في مميزات الدولة الداخلية وخصائص المجتمع الجزائري واحتياجاته، وإنما كان نتيجة لعوامل أخرى تدور أساسا في مجملها حول السلطة وتبعاتها.

فبمقتضى البرنامج الجديد الذي وضع في طرابلس فان "الثورة الديمقراطية الشعبية" يجب أن يقودها الفلاحون والعمال والمثقفون الثوريون، على حساب البرجوازية والإقطاعية اللتان قد تكونا بداية لاستعمار جديد نظرا لما تحمله إيديولوجيتهما. ولهذا يجب على الجزائر أن تكون شعبية ديمقراطية قائمة على التحول الاشتراكي لمكافحة للامبريالية[8]. حيث يضيف بن بلة في مذكرته ما يلي: **" لقد أعددنا في اولنوا منهاجا مرحليا تفترض كل اختياراته بأن الجزائر قد ختارت لنفسها أبنية اشتراكية... وفي الواقع لم يلق معارضة هامة، لا لأن المؤتمرين كانوا جميعا اشتراكيين، بل لأن الذين لم يكونوا اشتراكيين كانوا بدون شك يفكرون بالبون البعيد بين المصادقة على منهاج وبين تطبيقه[9].**

ولهذا دلالة كبيرة على أن الخيار الاشتراكي لم يأخذ بتلك الأهمية والمكانة التي كان يجب إعطائها لهذا الخيار الكبير للدولة، سواء من طرف أولائك غير الاشتراكيين ولا من الاشتراكيين أنفسهم.

وعلى هذا الأساس فصراعات السلطة حينذاك أفضت إلى الأخذ بالدولة الجزائرية الحديثة إلى الاشتراكية، فالمنهاج الاشتراكي إن صح التعبير، يضمن في جوهره حكم الحزب الواحد من جهة والقائم أساسا على الشرعية الثورية، وبالتالي استمرار حزب جبهة التحرير في السلطة، وإبعاد الطبقات الأخرى التي كان يرى فيها على أنها تحمل بذور الامبريالية والاستعمار الجديد من جهة أخرى.

علاوة على هذا، فالعون المادي لدى البلدان الاشتراكية وتعاطف حكوماتها مع الثروة المسلحة، تعتبر عوامل دفعت بالجزائر إلى اختيار هذا النظام الاشتراكي[10]. لاعتبار أن هذا الدعم كان سيستمر بعد الاستقلال خاصة من حيث دعم تلك الدول لتثبيت مكانة الجزائر في الساحة الدولية وجعلها تلعب الأدوار المختلفة بين الدول، وذلك لتلاقي الاشتراكية مع ما كانت تتوفر عليه الجزائر غداة الاستقلال، كالنهج الثوري والنضال من أجل التحرر ومساندة القضايا العادلة خاصة فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير*.

من تحليلنا السابق يظهر جليا أن الخيار الاشتراكي الذي تم انتهاجه في مؤتمر طرابلس وتم العمل به فيما بعد الاستقلال - حيث تنص أحد بنود المادة عشرة "10" من الدستور الجزائري لسنة 1963م (أول دستور للبلاد) على تشييد ديمقراطية اشتراكية. كما تنص المادة ستة وعشرون من نفس الدستور على ما يلي: جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، وتشيد الاشتراكية في الجزائر[11] - هذا الخيار لم يكن نابعا من رغبة المجتمع الجزائري ولم تقم القيادات آنذاك الأخذ بعين الاعتبار بخصائص المجتمع الجزائري ورغباته وطموحاته*، وإنما كان لعوامل أخرى نلخصها فيما يلي:

- الصراع حول السلطة وتبعاتها.
- التخوف من أن يكون للطبقة الإقطاعية والبرجوازية الجزائريتين مجال للحكم، وبالتالي تعتبر مهدا لاستعمار جديد.
- دعم حزب جبهة التحرير لقيادة وتسيير الدولة المستقلة.
- إستمرار الدعم الاشتراكي للدولة الجزائرية في النظام الدولي، وبالتالي إيجاد فسحة للدخول للعلاقات الدولية.

- **المحور الثالث: الاقتصاد الجزائري بعد استقلال الدولة: هل من مشروع مجتمع ؟**

إن للخطاب الرسمي الجزائري أو الفكري أو الصحفي، يؤكد على إخفاق تجربة بناء الدولة في الجزائر، ويدعونا جميعا إلى إعادة النظر والتفكير في أسس الدولة ومنطلقاتها وهوية المجتمع وتاريخه.

لقد مارست السلطة تكتيك الاستمرار في الحكم وسياسة عدم ترك المشاريع التي تؤسس على مقومات الهوية، لأن تنضج وتكتمل لتصبح مرجعا شرعيا ومعيارا أصيلا في الحكم، فقد سعت السلطة منذ أكثر عشرية إلى إجهاض التجارب التي تحقق التراكم التاريخي والإضافات النوعية حتى لا تصبح مقياسا للشرعية السياسية وتولي الحكم.

خاصة مع دستور 1992م أين صارت الدولة كل مقومات الأمة (اللغة والدين) وأصبحت ملكا لها، وليس للشعب الذي حرم من بناء مشروعه التنموي من وحي مقوماته الذاتية.

إن ما يميز القادة السياسيين لما بعد الاستقلال هو افتقادهم للثقافة السياسية التي تعالج موضوع الدولة والأمة ومفهوم الدولة/ الأمة، فقد تم الانطلاق في بناء الدولة الحديثة من دون خلفية أو ركيزة ايديولوجية، ترتكز عليها منطلقات البناء، وتكون في الوقت ذاته اطارا مرجعيا من حيث التصحيح وحصول الإجماع[12].

ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا واجتماعيا كارثيا، كنتيجة منطقية للاستعمار، فمن خلال هذا لا يمكن إنكار أن ثمة تأثر للتجربة الاستعمارية على خيارات الدولة الجزائرية لما بعد الاستقلال. فالتجربة التاريخية الجماعية المختلفة – كالاستعمار، فترة الحركة الوطنية، الثورة والاستقلال- أنتجت نوع من الثقافة السياسية لدى المجتمع الجزائري بشكل عام[13] والنخب المقررة بشكل خاص؛ هذه الثقافة لم تنعكس في غالبيتها ايجابا على مستقبل الدولة المستقلة، وانما باعدت بين معطيات الدولة الجزائرية – كخصائص المجتمع الجزائري وأهدافه، طبيعة الجغرافيا السياسية الجزائرية، كفاءات الدولة وهلم جرا- وبين الخيارات أو البدائل المطروحة، وهذا ما عمق منذ البداية الهوة بين الدولة والمجتمع الجزائري.

فالمنحى الكبير الذي سارت عليه الدولة بعد الاستقلال لمدة قاربت الثلاثين سنة (1962-1990) والمتمثل في الأحادية الحزبية كانت الجزائر مدفوعة إليه -حسب عبد الحميد مهري*- من قبل ثلاثة عوامل هي ؛

- أولا: المد القومي العربي الناصري الذي كان في الغالب يؤمن بأن الحزب الواحد والتنظيم الواحد هما الطريق إلى التنمية ومقاومة الإمبريالية.

- ثانيا: وهو التأثير اليساري الماركسي الذي كان يصب في الخانة نفسها مع اختلاف نقطة الانطلاق، وكان يدعو إلى حزب واحد مصفى طبعا من العناصر المعادية التي تشكل البورجوازية الصغيرة.

- ثالثا: ألا وهو الإسلام من خلال أن الحركة الإسلامية كانت ترى أن التعددية هي نقيض التوجه الإسلامي الذي لا يأخذ في الحسبان إلا حزبا واحدا وهو حزب الله[14]*.

إن الملاحظ لهذه العوامل يجد على أنها عوامل وظروف خارجية أكثر منها داخلية، وهو حال الخيارات التي قامت عليها الدولة الجزائرية، وعلى راسها الخيار الاشتراكي كنظام اقتصادي*للدولة الجزائرية المستقلة. فلم تراعي فيه حالة الشعب الجزائري وطابعه الاقتصادي، من خلال محاولة فهم هذا المجتمع هل هو فلاحي أو فيما كان قابلا للتأقلم مع المجتمع الصناعي أم هل هو ذو ميزة وصفات تسمح بتطبيق الاشتراكية أم الرأسمالية أو نظام هجين بين هذا وذاك، أم هل يمكن تبني نظام اقتصادي "خاص" يراعي طبيعة المجتمع الجزائري. فلا الاشتراكية ولا الرأسمالية صنعت خصيصا للمجتمع الجزائري، بل تكون هذين النظامين في بيئة مخالفة تماما للبية الجزائرية في معظم مجالات الحياة.

ففي هذه الفكرة بالذات يمكن التذكير على سبيل المثال لا الحصر، ما قام به ماوتسيتونغ في الصين، حيث هذا الأخير فهم مضمون الاشتراكية والأفكار التي جاءت بها من خلال كبار منظري هذه المدرسة الكبيرة أمثال كارل مارس وأنجيلز، وفهم من جهة اخرى طبيعة وخصائص المجتمع الصيني. فرغم نضوج الماركسية في اطار مجتمع صناعي، إلا أن ماوتسيتونغ كان يؤمن بإمكانية تطبيقها على المجتمع الصيني الذي كان مجتمع فلاحيا. وذلك من خلال محاولة بلوغه أهداف الماركسية –والتي تم تسميتها بالاشتراكية العلمية- في الصين وذلك من خلال الحفاظ على جوهر الماركسية، مع احداث بعض التطويرات البسيطة وذلك من خلال ادراكه للواقع الصيني، **وعلى هذا أصدر ماوتسيتونغ تقريرا هاما بعنوان "لنجدد دراستنا" حيث يقول فيه: " نحن ندرس الماركسية غير أن الوسيلة المتخذة من قبل الكثيرين منا تذهب إلى معاكسة الماركسية وبتعبير آخر فهم يغتابون نظاما جوهريا يلح عليه بشدة ماركس وأنجيلز ولينين وستالين هو الوحدة بين النظرية والتطبيق[15].**

إن فهم ماوتسيتونغ العميق للإشتراكية الماركسية، من خلال فهمه لمبادئ هذه النظرية -خاصة إشارة النظرية لنقطة مهمة وأساسية وهي نقطة الوعي* الذي تعد أساس تطبيق الماركسية- وإدراكه الواسع للمجتمع الصيني، حاول ماوتسيتونغ أن **يقولب النظرية** حسب خصائص المجتمع الصيني وأن يضفي على المجتمع الصيني بعض العوامل التي كانت غائبة، ولهذا قام بما سمي بالمسيرة الماوية كمحاولة منه **لبناء** مجتمع صيني اشتراكي بالمتغيرات والخصائص الصينية التي كانت تقارب الفكر الماركسي. بمعنى آخر هو بناءه لنظام اقتصادي صيني وفق مشروع مجتمع.

وهذا ما كان واجب القيام به في الجزائر بعد الاستقلال، خاصة وأن الجزائر لم تعرف في تاريخها مراحل بناء الدولة الوطنية –نتيجة للاستعمار وغياب إرادة سياسية داخلية بعد الاستقلال- وهذا ما لم يسمح لها مع غياب مشروع مجتمع أن تحدد انتماءاتها وهويتها الاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى الهوية الاقتصادية، والتي من خلاله ستحدد ذلك الكل" الهوية الجماعية" وبناءا على هذا تحدد أهدافها وأنظمتها الملائمة. فغياب كل هذا جعل معظم السياسات الاقتصادية الجزائرية فاشلة، تدور في حركة مفرغة دون أن تحقق أهدافها المنشودة.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن البناءات الاقتصادية الجزائرية لم تكن انعكاسا لطبيعة ومميزات الشعب الجزائري، وهذا كان نتيجة لغياب الاتصال بين المجتمع الجزائري ودولته أثناء مراحل بناء الدولة، إضافة إلى غياب مشروع مجتمع في كل السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فكلتا التجربتين الاشتراكية والرأسمالية في الجزائر كانت نتيجة لمراعاة ظروف خارجية دولية، ونتيجة لصراعات داخلية كان مجملها يدور حول السلطة ومن يحكم، وعلى هذا فالاقتصاد الجزائري سيضل يعاني من أزمات واختلالات عدة دون أن يجد نفسه. فبناء على هذا، وإذا أردنا أن نبني اقتصادا قويا لابد من العودة إلى الأول من خلال إعادة بعث مراحل بناء الدولة في الجزائر من خلال إرساء عقد اجتماعي جزائري، والتأسيس لبرنامج اقتصادي مبني على مشروع مجتمع يراعي طبيعة المجتمع الجزائري وخصائصه وإراداته.

ومن هنا نأتي إلى نفي وإثبات الفرضيات:

- **الفرضية الأولى: هناك تواصل كبير بين الدولة والمجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.**

من خلال الدراسة يمكن القول أن هناك قطيعة بين المجتمع الجزائري ودولته سواء أثناء بناء الدولة الجزائرية الحديثة عند الاستقلال أو فيما بعد الاستقلال من خلال ممارسة الحكومة الجزائرية لوظائفها المختلفة، ويمكن أن نذهب بعيدا عند الحديث عن القطيعة بين الدولة والمجتمع الجزائري والآثار البليغة المترتبة عليها، حيث ذكر العديد من المؤرخين عند سردهم للأحداث التي رافقت اللحظات الأولى لاستعمار فرنسا للجزائر، أن المجتمع الجزائري عند الساحل لم يقاوم المستعمر ولو بشيء بسيط، وأرجع هؤلاء المؤرخين هذه المسألة لسبب وجود قطيعة وعدم اتصال كبيرين بين المجتمع الجزائري آنذاك والإدارة التركية. وعلى هذا يمكن نفي الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية: يعتبر المجتمع الجزائري محور السياسات والبناءات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة.**

أثبتت الدراسة التي بين أيدينا أن المجتمع الجزائري قد غيب وبشكل مطلق في مختلف السياسات والبناءات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة، من خلال غياب مشروع مجتمع قائم على خصائص ومميزات المجتمع الجزائري، حيث كانت مختلف تلك السياسات تتخذ كنتيجة لصراعات داخلية في مجملها تدور حول السلطة ومن يحكم، وبناء على عوامل خارجية محضة. وعلى هذا الأساس ننفي الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثالثة: أثر المتغير السوسيو-سياسي تأثيرا بليغا على البناءات الاقتصادية في الجزائر.**

تبين من خلال الدراسة أن المتغير السوسيو-سياسي قد أثر تأثيرا بليغا على البناءات الاقتصادية في الجزائر من خلال غياب الاتصال بين الدولة والمجتمع والافتقار إلى مشروع مجتمع، هذا ما جعل مختلف السياسيات والبناءات الاقتصادية بعيدة كل البعد عن خصائص ومميزات وإرادات، الشيء الذي أفشل مختلف البرامج الاقتصادية المنتهجة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وجعلها تعاني من أزمات واختلالات عدة دون أن تجد نفسها. وبناء على هذا يمكن إثبات صحة هذه الفرضية.

- **الإحالات والمراجع :**

[1]ألفن توفلر، ترجمة عصام الشيخ قاسم، حضارة الموجة الثالثة ، الطبعة الأولى، مكان النشر غير متوفر: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ص 17، ص 21، ص 22.

[2] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى، الطبعة غير متوفرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ص 37، ص 58، ص 83، ص 166.

[3]يوسف أمير(2016)، ، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني (1519- 1830)، مجلة قضايا تاريخية، العدد 01، ص-ص 61-62.

[4] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى، **مرجع سابق**، ص 180.

[*]هنا يمكن ذكر المثال التركي والذي يعبر عن تجاوب الشعب مع دولته اثناء الفترات الحرجة بحيث أثناء الانقلاب العسكري 2016 وبمجرد اعلان الرئيس التركي رجب طيب اردوغانفي إحدى القنوات التلفزيونية مدينا محاولة الانقلاب، وبمجرد دعوته الشعب التركي للنزول للشارع لرفض الانقلاب احتشد الشعب التركي تلبية لدعوة اردوغان.

[5]جان جاك روسو، ترجمة عادل زعيتر، العقد الاجتماعي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص 37.

[*] وعلى هذا الأساس لم تبنى الدولة الجزائرية وفق طبيعة الشعب الجزائري، فلم يتم تأسيس نظام سياسي وفق طبيعة وايرادات هذا الشعب، ولم يؤسس له نظاما اقتصاديا يوافق خصائصه ومميزاته وطموحاته وقدراته الحقيقية. والأكثر من هذا وبمعنى أشمل هو عدم مراعات خصائص الدولة ككل في مرحلة بناء الدولة كالجغرافيا السياسية للجزائر، طبيعة المجتمع الجزائري ورغباته...وهلم جرا.

[6] للاطلاع أكثر راجع التقرير الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لسنة 2016.

[7] محمد ختاوي، دور الديبلوماسية إبان الثورة الجزائرية وتأثيرها على حركات التحرر في العالم الثالث، مدونة الحوار المتمدن، على **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=125773** في 2018/07/25 على 16:32.

[8] شارل روبير أجيرون(1982)، ترجمة عيسى عصفور، تاريخ الجزائر المعاصر، الطبعة الاولى، مكان النشر غير متوفرة: منشورات عويدات، ص 190.

[9] روبير ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، بيروت: منشورات دار الآداب، ص 135.

[10] للاطلاع أكثر أنظر: اختيار النظام الاشتراكي و اتباع نظام المخططات، على الموقع التالي:
http://www.startimes.com/?t=22796492 في 2018/07/27، على: 15:36.

[*] في نقاش مع الأستاذ محمد بوعشة ضمن أحد الملتقيات التكوينية المبرمجة – التصور والأداء في الدبلوماسية الجزائرية- بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، أشار هذا الأخير إلى هذه النقطة بحيث يعتقد بأن انتهاج الخيار الإشتراكي كان كمحاولة من القادة لدخول الجزائر في جو العلاقات الدولية وفتح مجال للعمل وتكوين مكانة لها، وذلك لالتقاء النهج الثوري الجزائري مع مبادئ الاشتراكية آنذاك مثلما ذكرنا في المتن.

[11]أنظر دستور الجزائر 1963م.

[*] يمكن للقاريء الرجوع إلى عنصر بناء الدولة للتوسع والفهم أكثر.

[12] ثنيو نور الدين، الدولة الجزائرية... المشروع العصي، في: الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 189، ص 190، ص 200.

[13] ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية، الجزائر العاصمة: منشورات الشهاب، 2008، ص 95.

[*]عبد الحميد مهري هو من بين أبرز القادة السياسيين الجزائريين.

[14]عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق، في: الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 179- 180.

[*] ذكرنا هذه النقطة ونحن جد متحفظين من فكرة أن كان للإسلاميين دور في اتخاذ المحاور الكبرى للدولة بعد الاستقلال، حتى وإن كان لهذه الأخيرة مكانة هامة ووزن تقيل أثناء ثورة التحرير.

[*]حتى وإن كان ذكرنا لكلمة **"نظام"** هنا إلى أنه لا يعنى أن التجربة الاشتراكية في الجزائر ترقى إلى درجة الفكر الاقتصادي الاشتراكي المؤسسة لنظم اقتصادية اشتراكية فعلية.

[15]موسوعة السياسة العالمية(2000) ، تشايموتشياو، القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الصين، ترجمة فارس الصوستي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، ص 9.

[*]يعتبر عنصر الوعي من العوامل الأساسية التي تقوم عليها الماركسية، وبدونه لا يمكن تطبيق الماركسية، وحتى نجاح أو فشل بناء الماركسية في أي مجتمع يتوقف على عنصر الوعي. وتقصد النظرية الماركسية طبقة العمال الذين يحتكون مباشرة بملاك المصانع -البورجوازيين- ومن خلال هذا الاحتكاك سيتولد لديهم الوعي والذي بدوره سيكون وراء نجاح الثورة البروليتارية واستمرار الشيوعية وتسيير شؤون العامة ما بعد زوال الدولة الوطنية.